من الصحافة الإيرانية

خاص

لغز لهجة ترامب الجديدة: بين التمهيد للاتفاق ومخادعة الحرب

هم ميهن

رأى الخبير الإيراني في العلاقات الدولية «صابر كل عنبري» أن التناقض والتخبط غير المسبوقين في تصريحات الرئيس الأميركي الأخيرة بشأن إيران، عقب النتائج التاريخية لانتخابات الكونغرس الأميركي وهزيمة حزبه الثقيلة، لا يعكسان بالضرورة تردداً استراتيجيًا أو ضياعًا للبوصلة، بل يطرحان تساؤلات جادة حول ما إذا كان هذا التغيير في اللهجة تمهيدًا للاتفاق مع طهران أو مجرد خدعة ومناورة جديدة تسبق عدوانًا عسكريًا.

وأضاف الكاتب، في مقال له في صحيفة «هم ميهن»، يوم الثلاثاء ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، أن دونالد ترامب أطلق تصريحات غير مسبوقة خلال اليومين الماضيين زعم فيها استبعاد العودة إلى الحرب أو تصعيد المواجهة مع إيران، مشترطًا عبر شبكة «سي بي إس» فتح مضيق هرمز للتوصل إلى اتفاق، قبل أن يناقض نفسه في المقابلة ذاتها بادّعاء أن المضيق مفتوح أصلًا ويخضع لسيطرة واشنطن، متراجعًا بذلك عن تركيزه السابق على البرنامج النووي الإيراني بعد انهيار مذكرة تفاهم إسلام آباد. وتابع الكاتب مشيرًا إلى إبداء الرئيس الأميركي نوعًا من الندم إزاء اغتيال القادة الإيرانيين بقوله إنه كان بالإمكان الاكتفاء باستهداف المنشآت النووية لولا رغبة البعض في الذهاب أبعد من ذلك، متسائلًا عما إذا كانت هذه المواقف محاولة للتكيف مع نتائج الانتخابات وتجنب الصدام مع الديمقراطيين، أم خديعة لخفض أسعار النفط إلى أدنى مستوى قبل إصدار أمر بشن حرب جديدة. ولفت كل عنبري إلى أنه لو كان ترامب يسعى حقًا إلى تسوية بسبب الوضع الاقتصادي والتحديات الداخلية، لكان قد أقدم على هذه الخطوة قبل الانتخابات لاستغلالها سياسيًا في ظل إدراكه لتزلزل موقف حزبه. وأوضح أن استحضار تجربة الحربين السابقتين، والتحركات العسكرية الأميركية المكثفة في المنطقة، وجمود المفاوضات غير المباشرة الحالية، كلها معطيات ترجح فرضية الخداع والمكر، مذكرًا بأن ترامب دأب قبل الحربين السابقتين على الحديث عن قرب التوصل إلى اتفاق، بل زعم قبل ساعات فقط من حرب الأيام الاثني عشر تكليف حكومته بالكامل بالتفاوض مع طهران. واختتم الكاتب بالتأكيد على أن قلق الرئيس التركي اليوم من تصاعد التوتر وحديثه عن بدء تحركات سلبية جديدة ضد إيران يضعفان فرضية التمهيد للاتفاق، مما يستدعي الترقب لمعرفة ما إذا كان اليأس من الحرب ونتائج الانتخابات قد دفعا ترامب نحو التسوية، أم أنه يمهد لعدوان جديد عبر خفض أسعار النفط وخلق فرصة مباغتة للهجوم.

تحول المسلمين في انتخابات أميركا: من التهميش إلى الفاعلية السياسية

شرق

اعتبر الدبلوماسي الإيراني السابق «كوروش أحمدي» أن النجاحات الأخيرة للمسلمين والعرب في الانتخابات الأميركية تمثل نقطة تحول في انتقال هذه الجالية من التهميش إلى الفاعلية السياسية داخل مؤسسات التمثيل الأميركية، بعد وصول مرشح من أصل مصري إلى مجلس الشيوخ وستة مسلمين إلى مجلس النواب، وفوز أو تقدم ١١٢ مرشحًا مسلمًا من أصل ١٦٨ على المستويات الفدرالية والمحلية، رغم حملات اليمين المتطرف وتهجم الرئيس الأميركي على الفائز بمقعد الشيوخ عن ميشيغان عبدول السيد ووصفه بـ«الجهادي».

وأضاف الكاتب، في مقال له في صحيفة «شرق»، يوم الثلاثاء ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، أن ضعف تمثيل المسلمين سابقًا في الكونغرس مقارنة باليهود، رغم تقارب تعداد الجاليتين (٥/٧ مليون مسلم مقابل ٦/٣ مليون يهودي يستحوذون على ٣٥ مقعدًا)، يعود إلى تباينات عرقية ومذهبية واجتماعية، وتحريم أو كراهية بعض أبناء الجيل السابق للمشاركة في أنظمة غير إسلامية، فضلًا عن غياب الثقة بجدوى القنوات الديمقراطية الغربية وهيمنة نظريات المؤامرة واليأس.

وتابع الكاتب: أن تأسيس منظمات إسلامية في الثمانينيات، وتصاعد موجات «الإسلاموفوبيا» عقب أحداث عام ٢٠٠١، وتغير الأجيال، كلها عوامل دفعت نحو تجاوز الجمود السابق ورفعت نسبة تسجيل الناخبين المسلمين من ٦٠٪ عام ٢٠١٦ إلى ٨٥٪ عام ٢٠٢٤، رغم أن نسبة المقترعين الفعليين لم تتجاوز ٥٤٪.

ولفت أحمدي إلى أن ثلاثة تحولات رئيسية صنعت النجاح الأخير، أولها تعاظم دور التبرعات المالية الصغيرة التي منحت عبدول السيد ١١/٢ مليون دولار من صغار المتبرعين في الربع الثالث من عام ٢٠٢٦ في مقابل فشل مرشح جمهوري بتكساس رغم دعمه بـ٢١٢ مليون دولار من إيلون ماسك، وثانيها الغضب الشعبي الأميركي المتصاعد بنسبة تفوق ٦٠٪ إثر جرائم الكيان الصهيوني في غزة والاستياء من دعم دونالد ترامب لبنيامين نتنياهو، وثالثها نمو الجناح اليساري في الحزب الديمقراطي ردًا على غياب العدالة الاجتماعية. وأوضح الكاتب أن جزءًا مهمًا من مسلمي أميركا لا يزال يفتقر إلى التصويت التكتلي المنظم وتوجيه التبرعات المدروسة كما يفعل اللوبي اليهودي الداعم للديمقراطيين بنسبة ٨٠٪. واختتم الكاتب بالتأكيد على أن غياب التفاعل والتعاطف بين المهاجرين المسلمين وحكومات الدول الإسلامية، نتيجة افتقار معظم تلك الدول للديمقراطية وعدم تمثيلها لشعوبها، يحرم الجالية المسلمة من أهم أدوات التنظيم السياسي، خلافًا للوبي اليهودي الذي يرى مهمته الأساسية في دعم الكيان الصهيوني ويتلقى إسنادًا مباشرًا منه لتعزيز نفوذه داخل أميركا.

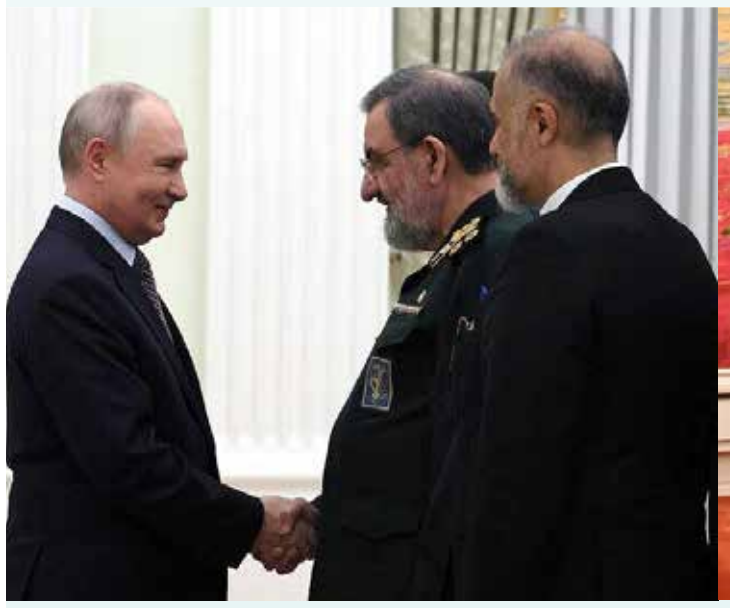
فاتورة الحرب الثقيلة ترهق اقتصاد أوروبا: وتجبر ألمانيا على التراجع

جوان

أكدت الكاتبة الإيرانية «زينب زرين» أن التحول الواضح في لهجة المستشار الألماني فريدريش ميرتس، الذي انتقل من الإشادة باعتداءات الكيان الصهيوني على إيران في حزيران/يونيو ٢٠٢٥ ووصفها بـ«العمل القذر نيابة عن الجميع» إلى الإقرار في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٦ بأن النزاع مع طهران لا يُحل عسكريًا، جاء نتيجة مباشرة لفاتورة الحرب الثقيلة التي أرهقت الاقتصاد الأوروبي وتجاوزت ١٠٠ مليار يورو كتكاليف إضافية للطاقة. وأضافت الكاتبة، في مقال لها في صحيفة «جوان»، يوم الثلاثاء ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، أن برلين لم تكن مجرد مراقب محايد، بل شاركت مع فرنسا وبريطانيا في تفعيل «آلية الزناد» وإعادة العقوبات الأممية ضد إيران في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٥، وأصدرت تراخيص لتصدير أسلحة بقيمة ١٦٧/٤ مليون يورو للكيان الصهيوني، فضلًا عن سماحها لواشنطن باستخدام القواعد العسكرية في ألمانيا مثل قاعدة «رامشتاين». وتابعت الكاتبة: أن استمرار إغلاق مضيق هرمز وتداعياته الاقتصادية كانا العامل الأبرز وراء عودة الحديث عن الدبلوماسية، إذ تراجعت مخزونات الغاز الألمانية مطلع تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٦ إلى مستوى قياسي منخفض بلغ نحو ٥٩/٢٪، فيما قفزت أسعار الغاز في السوق الأوروبية لتتجاوز ١٠٠ يورو لكل ميغاواط ساعة، وارتفع سعر لتر الديزل في ألمانيا إلى ٢/٢٨ يورو. ولفتت زرين إلى أن هذه الضغوط المعيشية فجّرت موجة احتجاجات وإضرابات واسعة في فرنسا شارك فيها نحو ١/٦ مليون شخص بحسب النقابات، وسط تمدد الغضب الاجتماعي إلى إيطاليا وإسبانيا وبلجيكا والبرتغال. وأوضحت أن دعوات برلين والاتحاد الأوروبي المتكررة للحوار لا تعني تغيرًا جذريًا في سياساتهم، إذ لا تزال الحكومة الألمانية تكرر شروطها السابقة المتعلقة بملف إيران النووي ودورها الإقليمي والمطالبة بفتح مضيق هرمز دون قيود. واختتمت الكاتبة بالتأكيد على أن إيران تنظر بريبة إلى أي دور تفاوضي للترويكا الأوروبية بسبب سجلها العدائي، مشددة، استنادًا إلى موقف الخارجية الإيرانية، على أن أي مضيق هرمز لن يعود إلى وضع ما قبل الحرب، وأن أي اتفاق مستدام يتطلب إقرار أوروبا بالوقائع الميدانية الجديدة وصياغة ترتيبات أمنية وملاحية مختلفة بعيدًا عن محاولات فرض الإملاءات السابقة لخفض التكاليف الاقتصادية.

مشاورات رفيعة المستوى بين طهران وشريكين استراتيجيين..

ما هي دلالات زيارات المسؤولين الإيرانيين إلى الشرق؟





الوفاق/ تشكّل الزيارات الأخيرة لمسؤولي المجلس الأعلى للأمن القومي إلى روسيا والصين استمراراً لاستراتيجية إرساء التوازن في السياسة الخارجية الإيرانية، حيث تتصدّر المشاورات الثنائية بشأن القضايا الاقتصادية والأمنية جدول أعمال المسؤولين، بهدف تحديد آفاق العلاقات الاستراتيجية وترسيخها.

وتعكس زيارة ممثل قائد الثورة وأمين المجلس الأعلى للأمن القومي اللواء محسن رضائي إلى روسيا، ولقاءه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، إلى جانب زيارة نائب أمين المجلس الأعلى للأمن القومي علي باقري كني إلى الصين، وإجرائه مشاورات مع كبار المسؤولين في بكين، تعكس استمرار مساعي الجمهورية الإسلامية الإيرانية لتعزيز علاقاتها الاستراتيجية مع هاتين القوتين المهمتين على أعلى المستويات السياسية والأمنية؛ وهي علاقات تركز، إلى جانب التنسيق بشأن القضايا الإقليمية، على تنفيذ المشاريع المشتركة في مجالات الطاقة والنقل والترانزيت، وتعزيز التعاون الثنائي.

من خط أنابيب الغاز إلى ممر الشمال-الجنوب.. المحاور الاقتصادية والاستراتيجية للقاء رضائي وبوتين

تصدّرت الزيارة القصيرة التي أجراها أمين المجلس الأعلى للأمن القومي إلى موسكو، يوم الخميس ٥ نوفمبر/ تشرين الثاني، عناوين الأخبار، في وقت تواجه فيه العلاقات الاستراتيجية بين إيران وروسيا متغيرات جديدة بفعل الحرب التي بدأتها الولايات المتحدة والكيان الصهيوني ضد إيران.

وعلى الرغم من أن طهران كانت بالنسبة إلى موسكو جاراً استراتيجياً خلال السنوات الأخيرة، فإن صمود إيران في مواجهة الحرب التي فرضتها الولايات المتحدة أدخل هذه العلاقات مرحلة جديدة، وأعاد رسم آفاقها؛ وهي تجربة مماثلة لما تشهده العلاقات الإيرانية - الصينية في الوقت الراهن.

وشكّلت العلاقات الثنائية بين روسيا وإيران، ولا سيّما في مجالي الترانزيت والطاقة، أبرز بنود جدول أعمال زيارة أمين المجلس الأعلى للأمن القومي إلى روسيا، إلى جانب تسليم رسالة من قائد الثورة الإسلامية السيّد مجتبى الحسيني الخامنئي إلى الرئيس الروسي.

ويحظى هذان المجالان بأهمية خاصة في العلاقات بين طهران وموسكو، وقد أعلن أمين المجلس الأعلى للأمن القومي اللواء محسن رضائي، عقب لقائه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، أن المجلس الأعلى للأمن القومي صادق على العقد التنفيذي لإنشاء خط سكة حديد رشت - آستارا بمشاركة الجانب الروسي، ومن المقرر أن توقّع وزيرة الطرق هذا العقد قريباً نيابة عن الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

ويمثّل استكمال هذا الخط الحديدي حلقة مهمة في ربط شبكة النقل الإيرانية بممر الشمال - الجنوب الدولي، وهو مسار من شأنه تعزيز القدرات الترانزيتية لإيران في ارتباطها بروسيا والقوقاز وأسواق شمال أوروبا.

وتحتل موسكو وبكين مكانة بارزة في الرؤية الاستراتيجية لصنّاع القرار في طهران، نظراً إلى موقعهما الجيو استراتيجي، وإمكاناتهما الاقتصادية، ومكانتهما الدولية، ودورهما في المعادلات الإقليمية والعالمية.

وكان إنشاء خط أنابيب لنقل الغاز الروسي إلى إيران من القضايا الأخرى التي طُرحت خلال اللقاء. وأشار أمين المجلس الأعلى للأمن القومي إلى هذا المشروع، قائلاً: إن «تنفيذه يمكن أن يسهم في تلبية احتياجات إيران من الغاز، وتعويض جزء من النقص الذي تعانيه البلاد، فضلاً عن إتاحة إمكانية نقل الغاز الروسي وبيعه إلى الدول المجاورة».

وبذلك، فإن التعاون في مجال الطاقة بين البلدين لا يقتصر على تلبية الاحتياجات الداخلية فحسب، بل يمكن أن يمهّد أيضاً لتشكيل قدرة إقليمية في مجال نقل الغاز وتجارته.

كما كانت العلاقات الثنائية بين طهران وبكين، ودراسة العقبات التي تعترض توسيعها في مرحلة تواجه فيها إيران حصاراً ناجماً عن المطالب الأمريكية المفرطة، من بين الموضوعات المدرجة على جدول أعمال المحادثات بين الجانبين خلال زيارة نائب أمين المجلس الأعلى للأمن القومي علي باقري كني إلى الصين.

وأصبحت الحرب والأمن ومرحلة ما بعد الحرب والترتيبات الأمنية الإقليمية مفاهيم أساسية تتكرر وتُناقش في جميع اللقاءات بين المسؤولين، منذ الأزمة التي فرضها الرئيس الأمريكي على المنطقة والعالم.

ووفقاً لتصريحات المسؤولين الإيرانيين، شكّل إرساء ترتيبات أمنية مشتركة في غرب آسيا محوراً مهماً للمحادثات في كل من روسيا والصين.

وفي هذا السياق، أشار أمين المجلس الأعلى للأمن القومي اللواء محسن رضائي، خلال لقائه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، إلى الاجتماع الرباعي الذي عُقد في طهران بمشاركة الجمهورية الإسلامية الإيرانية وباكستان والمملكة العربية السعودية وتركيا، قائلاً: «قدّمت تقريراً عن هذا الاجتماع، وقد رحّب السيّد بوتين بعقده، وأعلن أننا، شأننا شأن أصدقائنا الصينيين، نعتقد بضرورة وجود ترتيبات إقليمية، وألّا تتدخل الدول الأجنبية في أمن المنطقة».

من جانبه، أشار نائب أمين المجلس الأعلى للأمن القومي علي باقري كني إلى المبادرة ذات البنود الأربعة التي طرحتها بكين لإرساء الأمن في المنطقة، موضحاً: «إن القضية التي تطرحها المبادرة الصينية، والتي أكدنا عليها نحن أيضاً، تتمثل في أن يكون أمن المنطقة نابعاً من داخلها، بمعنى ألّا تتدخل الدول الأجنبية أو تتغلغل في الآليات الأمنية الإقليمية».

وأضاف: «من الواضح أن ما تسبّب في زعزعة استقرار المنطقة خلال السنوات الماضية، ولا سيما في المرحلة الراهنة، هو تدخل النظام الأمريكي والنزعة التوسعية للكيان الصهيوني. ولذلك، نرى أن الرؤية الصينية الرامية إلى إيجاد وبناء ترتيبات قادرة على تحقيق أمن مستدام في المنطقة يمكن أن تكون مفيدة في هذا المجال».

التوازن الجيوسياسي لإيران.. الرسائل والأهداف

شهد الأسبوع الماضي زيارتين لمسؤولين إيرانيين رفيعي المستوى إلى عاصمتي شريكين استراتيجيين لإيران في آسيا. وتشكّل هاتان الزيارتان، بالنظر إلى مستوى المسؤولين المشاركين فيهما، تأكيداً لافتاً على أهمية العلاقات مع روسيا والصين في حسابات السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية.

وتُظهر زيارة ممثل قائد الثورة وأمين المجلس الأعلى للأمن القومي إلى موسكو، وزيارة نائب أمين المجلس الأعلى للأمن القومي إلى بكين، أن علاقات طهران مع هذين البلدين لا تُتابَع على مستوى الاتصالات الدبلوماسية والوزارية الاعتيادية فحسب، بل تحظى أيضاً بمتابعة مستمرة على أعلى المستويات السياسية والأمنية.

وعلى الرغم من أن هذه الزيارات تأتي في إطار تسريع وتيرة التنفيذ العملي للمشاريع المشتركة، والحيلولة دون إهدار الفرص، فإنه يمكن اعتبار هذا المستوى من المشاورات مؤشراً على الأهمية الاستراتيجية التي تحتلها روسيا والصين في السياسة الخارجية الإيرانية.

وتضع طهران الحفاظ على علاقاتها مع هذين البلدين وتطويرها ضمن أولوياتها، في ظل ما تواجهه من تطورات إقليمية ودولية معقدة. وتحتل موسكو وبكين مكانة بارزة في الرؤية الاستراتيجية لصنّاع القرار في طهران، نظراً إلى موقعهما الجيواستراتيجي، وإمكاناتهما الاقتصادية، ومكانتهما الدولية، ودورهما في المعادلات الإقليمية والعالمية.

وتشير المشاورات والتعاون مع موسكو في مجالات الطاقة والنقل والترانزيت، والعلاقات مع بكين في إطار التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف، في وقت تُعد فيه المفاوضات الرامية إلى إنهاء الحرب مع الولايات المتحدة من أبرز أولويات إيران في المرحلة الراهنة، إلى أن طهران تمضي في مسارات مختلفة لكنها متكاملة لحماية مصالحها. كما تضع طهران الحفاظ على التوازن في علاقاتها الخارجية وتوسيع التعاون مع شركائها الدوليين المهمين ضمن أولوياتها؛ وهي استراتيجية تقوم على الاستفادة القصوى من الإمكانات المتنوعة لتحقيق أكبر قدر ممكن من المصالح الوطنية، والتخفيف من الضغوط والقيود المفروضة عليها.

ويمكن تقييم زيارات المسؤولين الإيرانيين إلى روسيا والصين من خلال ثلاثة أبعاد محددة:

البُعد الأول يتمثل في الرسالة التي توجّهها هذه الزيارات إلى الولايات المتحدة والعالم في المرحلة الراهنة. فقد ارتفع مستوى المشاورات الإيرانية مع الصين وروسيا خلال الزيارات الأخيرة إلى مستوى المجلس الأعلى للأمن القومي، بهدف توجيه إشارة واضحة إلى واشنطن وإظهار هامش المناورة الدبلوماسية المتاح أمام طهران.

وعلى الرغم من أن طهران، في مسار دفاعها عن نفسها في مواجهة أي ضغوط، سواء كانت عسكرية أو اقتصادية، لا تعتمد ولا تؤكد إلا على قدراتها الداخلية، فإن وجود شركاء استراتيجيين وإقامة علاقات منطقية مع دولتين تتمتعان بعضوية دائمة وحق النقض في مجلس الأمن الدولي، يشيران من جهة إلى أن العزلة السياسية أو الضغوط الأحادية لا يمكن أن تحدّ من خيارات إيران الإقليمية والدولية، ومن جهة أخرى يمنحان طهران هامشاً أوسع في التعامل مع الغرب. ويُعد اضطلاع الصين وروسيا بدور الوسيط، أو حتى تقديم ضمانات للاتفاقات بين طهران وواشنطن، من بين الاحتمالات التي أُثيرت بشأن البلدين خلال الأسابيع الأخيرة.

أمّا البُعد الثاني، فيتمثل في الرؤية المشتركة التي تتبناها الدول الثلاث لمفهوم الأمن في المنطقة، والتي جرى التطرق إليها والتأكيد عليها خلال هذه الزيارات. فقد كان أمن غرب آسيا، والتوصل إلى آلية ومبادرة قادرتين على جعل تحقيق هذا الأمن شأناً إقليمياً داخلياً، من أبرز محاور المحادثات بين المسؤولين الإيرانيين والصينيين والروس.

ويعكس ترحيب موسكو وبكين بالمبادرات الإقليمية في هذا المجال وجود رؤية مشتركة لدى الدول الثلاث بشأن أهمية هذه القضية، وضرورة إنهاء الترتيبات الأمنية التي أرستها قوى من خارج المنطقة، مثل أمريكا. ويبدو أن طهران تسعى، من أجل إيجاد مثل هذه الآلية وترسيخها، إلى الاستفادة من إمكانات شركائها الاستراتيجيين لتسهيل المسار الذي بدأ بالفعل، إلى جانب ترحيبها بمبادرة الدول الثلاث المجاورة لها.

أمّا البُعد الثالث في تقييم أهمية زيارات مسؤولي المجلس الأعلى للأمن القومي إلى موسكو وبكين، فيتعلق بقدرات هذين البلدين وإمكانية اضطلاعهما بدور في إنهاء الأزمة في المنطقة. فمنذ اندلاع الحرب ضد إيران، أعلنت موسكو وبكين معارضتهما الصريحة لها، وحذّرتا من تداعياتها ومن عدم جدواها.

وخلال الأشهر الأخيرة، طُرحت أيضاً إمكانية اضطلاع موسكو وبكين بدور في إنهاء هذا العدوان العسكري وإعادة الاستقرار إلى المنطقة، بوصفها أحد الخيارات المطروحة. ويُعد اضطلاع الصين وروسيا بدور الوسيط، أو حتى تقديم ضمانات للاتفاقات بين طهران وواشنطن، من بين الاحتمالات التي أُثيرت بشأن البلدين خلال الأسابيع الأخيرة.

وفي المحصلة، جاءت الزيارتان المهمتان اللتان أجراهما مسؤولون إيرانيون رفيعو المستوى إلى موسكو وبكين بهدف دفع ملفات العلاقات الثنائية والمشاريع طويلة الأمد، مثل مسارات الترانزيت المرتبطة بخط سكة حديد رشت - آستارا وخط أنابيب الغاز الإيراني - الروسي، من جهة، والتنسيق بشأن الترتيبات الأمنية الإقليمية وإنهاء الحرب، من جهة أخرى.

وهدفت الزيارتان إلى زيادة التأكيد على أهمية العلاقات مع البلدين، والتشاور بين طهران وكل من بكين وموسكو بشأن مسارات جديدة لتسوية كل ملف من الملفات المذكورة.